مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

طـرق إيــران غـير المطروقــة

طهران - واشنطن والإخفاقات التي أدت إلى الحرب

ولـي نصـر

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

كانت حرب الـ 12 يوماً في يونيو (حزيران)، التي شهدت انضمام الولايات المتحدة إلى إسرائيل في قصف إيران، تتويجاً لأربعة عقود من انعدام الثقة والكراهية والمواجهة، منذ نشأتها في عام 1979، لم تتردد الجمهورية الإسلامية في عدائها لأمريكا، وقد ردت الولايات المتحدة بلا كلل بممارسة ضغوط أكبر على إيران. لقد اقتربت الدولتان من صراع مباشر من قبل. ففي عامي 1987 و1988، دمرت الولايات المتحدة منصات نفط بحرية وسفناً بحرية إيرانية ثم أسقطت عن طريق الخطأ طائرة ركاب إيرانية. فسـرت إيران تلك الأعمال على أنها وابل من الصواريخ لحرب غير معلنة. ومع ذلك، سرعان ما تحول انتباه واشنطن إلى العراق وحرب الخليج. لكن العداء بين إيران والولايات المتحدة استمر وأصبح أكثر وضوحاً في العقود التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر.

أدى مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني في عام 2020، بعد سلسلة من الاستفزازات الإيرانية في المنطقة، إلى دفع البلدين إلى حافة الهاوية. لقد دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأعمال العدائية إلى حافة الهاوية هذا العام عندما ضربت الولايات المتحدة ثلاثة مواقع نووية إيرانية بعشـرات الصواريخ المجنحة والقنابل التي يبلغ وزنها 30 ألف رطل.

يبدو أن طهران وواشنطن خصمان لدودان. ولطالما اعتبر النظام الثوري في إيران الولايات المتحدة عدوه اللدود، الشيطان الأكبر الذي قوض استقلال البلاد بدعمه انقلاباً عسكرياً عام 1953 وما تلاه من تجاوزات استبدادية للنظام الملكي. في عام 1979، ساور قادة الثورة قلق من استمرار تدخل الولايات المتحدة في إيران وإعاقة التحول الكبير الجاري. ولمنع هذه النتيجة، قررت الجمهورية الإسلامية ضرورة إخراج الولايات المتحدة ليس فقط من إيران، بل من الشرق الأوسط بأكمله. وضعت هذه الافتراضات السياسة الخارجية لطهران في مسار تصادمي مع واشنطن. فقد دعمت إيران دولاً وجماعات مسلحة في جميع أنحاء المنطقة بهدف تهديد الولايات المتحدة وحلفائها الإسرائيليين

والعرب. في المقابل، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية احتواء وضغط شملت تحالفات إقليمية بقيادة الولايات المتحدة، وقواعد عسكرية أمريكية، وسلسلة عقوبات خانقة على الاقتصاد الإيراني. وأخيراً، في هذا العام، اتسع نطاق هذه الاستراتيجية لتشمل ضربات أمريكية علنية على الأراضي الإيرانية.

يرى العديد من المراقبين هذا التاريخ كخيط واحد متواصل من الصراع والعداء الممتد من عام 1979 إلى اليوم. ومع ذلك، لم يكن العداء اليوم حتمياً. بل كانت هناك مسارات أكثر سلمية ممكنة، وبالفعل، مع القرارات الصائبة في طهران وواشنطن، لا يزال بإمكان إيران والولايات المتحدة إيجاد سبل لخفض التوترات وحتى تطبيع العلاقات بينهما. في مناسبات عديدة في القرن الحادي والعشرين وحده، أتيحت لإيران والولايات المتحدة فرصة للتراجع عن عدائهما المتبادل. ومع ذلك، في كل منعطف، اختار صانعو السياسات الأمريكيون أو الإيرانيون سد تلك المنافذ المحتملة. لكن هذا التاريخ من الفرص الضائعة لا يحكم على البلدين بمستقبل من الصراع المتعمق باستمرار. بدلاً من ذلك، يقدم تذكيراً بأنه حتى اليوم، قد تتمكن إيران والولايات المتحدة من المصالحة.

لقد أضعفت حرب الاثني عشر يوماً إيران بشكل واضح. لم تعد استراتيجية طهران قابلة للاستمرار في أعقاب الضربات التي تعرضت لها. في هذه اللحظة، قد تواصل واشنطن حصار إيران، وتسمح لإسرائيل أحياناً بـ "جزّ العشب"، بضرب أهداف نووية وعسكرية إيرانية لمواصلة معاقبة البلاد وعرقلة أي تقدم نحو بناء قنبلة نووية. أو قد ترى في عواقب حرب الاثني عشـر يوماً فرصةً للانخراط في تلك الهواية الأمريكية المتقطعة فيما يتعلق بإيران: الدبلوماسية. الآن، لدى واشنطن فرصةٌ لوضع علاقاتها مع طهران على مسارٍ مختلف، والسعي إلى صفقات جديدة من شأنها تغيير سياسات إيران الخارجية والنووية، وتوازن القوى داخل المؤسسة الحاكمة في إيران. لقد فشلت الحكومتان الأمريكية والإيرانية

في اجتياز هذه المنعطفات من قبل، ولكن حتى الآن، لا ينبغي لصانعي السياسات أن يكونوا متشائمين. فالماضي، مهما كان مليئاً بالفرص الضائعة، ليس بالضرورة أن يكون مقدمةً لما سيحدث.

فجر كاذب في أفغانستان

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدا من الممكن، ولو لفترة وجيزة، أن تتحسن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. أدان كلٌّ من المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس محمد خاتمي الهجمات الإرهابية، وأقام الإيرانيون وقفات احتجاجية بالشموع في شوارع المدن الكبرى، ووقفوا دقيقة صمت في ملاعب كرة القدم. فجأةً، تلاقت المصالح الاستراتيجية لإيران والولايات المتحدة. بعد أن تأثرت الولايات المتحدة بالهجوم، أبقت على القضاء على تنظيم القاعدة أولويتها الأكثر إلحاحاً. نظر النظام الديني الشيعي في إيران إلى التطرف السني لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، التي تستضيفه، بقلق بالغ. قبل ثلاث سنوات فقط، في عام 1998، قتلت طالبان ما يصل إلى 11 دبلوماسياً وصحفياً إيرانياً في مدينة مزار الشريف شمال أفغانستان، وهي جريمة وحشية دفعت إيران إلى حشد قواتها على حدودها مع أفغانستان. بعد سنوات من العداء، وجد المسؤولون الإيرانيون والأمريكيون أن لديهم بعض الأهداف المشتركة.

لطالما دعمت إيران، العدو الرئيسي لطالبان، التحالف الشمالي. قبل أيام قليلة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اغتال عناصر من تنظيم القاعدة، متنكرين في زي صحفيين، أحمد شاه مسعود، الزعيم الأسطوري للتحالف الشمالي، في اغتيال أنذر بهجوم وشيك لطالبان للقضاء على التحالف الشمالي نهائياً وترسيخ سيطرتها على أفغانستان. خشيت إيران الشيعية من الصعود الإقليمي للتطرف السني، متمثلاً في حركة طالبان المتزمتة، وتنظيم القاعدة الطموح، وفصائل مسلحة أخرى، بالإضافة إلى تفاقم عدم

الاستقرار على حدودها الشرقية - كانت إيران آنذاك، ولا تزال، موطناً للعديد من اللاجئين الأفغان. وتشير بعض التقديرات في السنوات الأخيرة إلى أن العدد يصل إلى ثمانية ملايين، أي ما يقرب من عشرة بالمائة من السكان.

ومن خلال أشكال من التعاون تبدو مذهلة اليوم، ساهمت إيران في الغزو الأمريكي لأفغانستان. فقد قدم الحرس الثوري الإسلامي مساعدة استخباراتية للولايات المتحدة، وقدم دعماً لوجستياً، مما سهّل التنسيق في ساحة المعركة مع قوات التحالف الشمالي. حضر الدبلوماسيان الأمريكيان رايان كروكر وزلماي خليل زاد اجتماعات مع نظرائهما الإيرانيين وكبار ضباط الحرس الثوري الإيراني، بمن فيهم قادة كبار، وربما حتى سليماني. بعد أكثر من شهرين بقليل من هجمات 11 سبتمبر، طُردت طالبان من كابول ومدن رئيسية أخرى. ولم تعد ما يُسمى بإمارة طالبان موجودة في أفغانستان.

كان لإيران مصلحةٌ راسخة في تشكيل الحكومة التي ستحل محل طالبان. وقد تعاونت عن كثب مع الولايات المتحدة في مؤتمر بون في ديسمبر/كانون الأول 2001 الذي حسم مستقبل أفغانستان. وتشاركت الدولتان الأهداف نفسها المتمثلة في صياغة نظام سياسي جديد في أفغانستان من شأنه أن يوحدها ويحقق استقرارها من خلال حكومة ديمقراطية شاملة. وقد أشاد جيمس دوبينز، الذي قاد الجهود الأمريكية في المؤتمر، لاحقاً بنظيره الإيراني، الدبلوماسي جواد ظريف، لجهوده في بناء توافق بين جميع الفصائل الأفغانية حول صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية لتشكيل حكومة جديدة في كابول. بدوره، أشاد ظريف بسليماني، قائد الحرس الثوري، لجهوده في الحصول على تنازلات من التحالف الشمالي لتسهيل التوصل إلى اتفاق في بون.

وبالنظر إلى الماضي، كان هذا التعاون النادر فرصةً لتحسين العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وكان من الممكن أن يكون العمل معاً في أفغانستان بمثابة إجراءٍ

هام لبناء الثقة، وحافزٍ لتهدئة التوترات، وربما حتى تطبيع العلاقات تدريجياً. وكان من الممكن أن يؤدي النجاح في أفغانستان إلى وضع العلاقة على مسار مختلف.

لم يتحقق ذلك. ففي يناير/كانون الثاني 2002، ومباشرةً بعد مؤتمر بون، اعترضت إسرائيل شحنة أسلحة إيرانية إلى حماس. بالنسبة لإيران، لم يُشكّل التعاون مع الولايات المتحدة في أفغانستان إعادة توجيه للاستراتيجية الإيرانية تُطبّق على جميع جوانب سياستها الإقليمية. ما حدث في أفغانستان لم يكن سوى انفتاح مؤقت لم يُثمر بعدُ بالكامل؛ لن تُغيّر طهران سياستها في الشرق الأوسط بسرعة، وستواصل تعزيز وكلائها. من جانبه أعرب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن غضبه وقلقه. ثم قرر عدم استغلال الانفتاح في أفغانستان لاحتضان إيران والدفع بهدوء نحو تغيير سياستها الإقليمية. بدلاً من ذلك، صوّر إيران عدواً عنيداً، وتخلّى عن حسن النية الذي ولّدته التطورات في أفغانستان. في خطابه عن حالة الاتحاد في يناير/كانون الثاني 2002، أدرج بوش إيران ضمن «محور الشر» الشهير.

بعد انتصارٍ بدا سريعاً ومضموناً في أفغانستان، كرّست واشنطن، المُتفائلة، طاقاتها لمواصلة ما يُسمى بالحرب على الإرهاب. وفي تلك الحرب، لم تعد إيران سوى هدف، لا حليفاً؛ ولم يعد تعاونها في أفغانستان يُحسب كثيراً. ففي النهاية، وكما اعتقد العديد من المسؤولين الأمريكيين، أصبحت الأيديولوجية الإسلامية ظاهرة عالمية بسبب نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 (بغض النظر عن أن التشيع الحازم للنظام الإيراني فصله عن التشدد السني لجماعات مثل القاعدة). ووفقاً لهذا الرأي، لن تُهزم الإسلاموية حتى يتم إسقاط الجمهورية الإسلامية. بعد الغزو الأمريكي للعراق، في مارس 2003، خشي العديد من الإيرانيين من أنها مسألة وقت فقط قبل أن تأتي القوات الأمريكية إليهم. وعلى حد تعبير حسن كاظمي قمي، أول سفير لإيران في بغداد بعد الغزو الأمريكي وسقوط حاكم

العراق صدام حسين، «بعد العراق جاء دور إيران». لذا حاولت إيران استرضاء الولايات المتحدة. في مايو/أيار 2003، أرسل خاتمي، الرئيس الإصلاحي للبلاد، إلى واشنطن اقتراحاً لإجراء محادثات وخارطة طريق لحل «جميع القضايا العالقة بين البلدين»، بما في ذلك، على وجه الخصوص، البرنامج النووي الإيراني الناشئ وسياستها الأوسع في الشرق الأوسط. ولم يُقر البيت الأبيض حتى باستلامه هذا العرض.

دفع هذا الرفض الجمهورية الإسلامية إلى تصلب مواقفها والاستعداد للصراع. وعلى النقيض تماماً من الغزو الأمريكي لأفغانستان، لم يُسفر الغزو الأمريكي للعراق عن أي انفتاح مع إيران، بل وضع البلدين على طرفي نقيض. ولسبب وجيه، ونظراً لعدد مسؤولي إدارة بوش الذين اعتبروا طهران تهديداً خطيراً، اعتقدت إيران أن عليها حماية نفسها. في خضم الفوضى التي أعقبت سقوط صدام، ربما تعاونت إيران مع سوريا لتعميق المأزق الذي تواجهه الولايات المتحدة الآن في العراق. خاضت التمردات السنية، المدعومة من سوريا، والميليشيات الشيعية، المدعومة من إيران، معارك ضد القوات الأمريكية. ومع اجتياح العنف للعراق، كان المشروع الأمريكي هناك محكوماً عليه بالفشل.

وهكذا تجنب القادة الإيرانيون ما كانوا يخشونه بشدة: جيش أمريكي منتصر في العراق يواصل حملته شرقاً نحو إيران. لكن النظرة الأمريكية لإيران ازدادت قتامة. من جانبها، خلصت إيران إلى أنها تستطيع إدارة التهديد الأمريكي على أفضل وجه من خلال استنزاف الموارد الأمريكية في مختلف مسارح العمليات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. بعد أن أنهكها الصراع الطويل، سئمت الولايات المتحدة من المنطقة ولم تسعَ إلى حرب مع إيران. وبدا قرار واشنطن سحب قواتها من العراق عام 2011 مُبرراً لهذا التوجه الإيراني. وكلما تكلم المسؤولون الأمريكيون عن مغادرة المنطقة، ازدادت حِكمة إيران في استراتيجيتها.

كان لهذه الاستراتيجية أيضاً تأثيرٌ في تغيير ميزان القوى داخل إيران. فقد سيطرت قوات الأمن، التي كانت في طليعة المعركة ضد واشنطن، على السياسة الخارجية الإيرانية. وفي خضمّ الصراع في العراق، تطوّر فيلق القدس، وهو الوحدة الاستطلاعية التابعة للحرس الثوري الإيراني والمشرفة على العمليات العسكرية والاستخباراتية غير التقليدية، من إحدى أصغر وحداته إلى قوة إقليمية واسعة النطاق تُهيمن على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية. وقد عمل قائدا فيلق القدس، سليماني ونائبه إسماعيل قاآني، مع نظرائهما الأمريكيين في أفغانستان عام 2001. وخلال حرب العراق، حوّلا فيلق القدس إلى شبكة عسكرية لمحاربة الولايات المتحدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

اختراق أم انفراج؟

أقنع الفجر الكاذب في العلاقات مع الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر القادة الإيرانيين بأن واشنطن لن تكون مستعدة أبداً للتساهل مع إيران الثورية. أدركت طهران أن السياسات الأمريكية، بما في ذلك بناء القواعد العسكرية في أفغانستان والخليج العربي وآسيا الوسطى، وتشديد العقوبات على الاقتصاد الإيراني، تهدف جميعها إلى هندسة تغيير النظام في طهران. في أعقاب حرب العراق مباشرةً، ظنّ حكام إيران أن عليهم مقاومة الولايات المتحدة وردعها من خلال سنّ سياسات إقليمية عدوانية، وبناء برنامج نووي، وتعزيز قدرات إيران في مجال الطائرات المسيرة والصواريخ. كان لا بد من تنظيم اقتصاد البلاد ومؤسساتها الحكومية وسياساتها لخدمة هذه المقاومة.

وكان كشفٌ آخر قد زاد الطين بلة: رغبة إيران في امتلاك أسلحة نووية. فقد انكشف برنامجها النووي بينما كانت الولايات المتحدة تستعد لحرب العراق. في ذلك الوقت، وبعد إدراج إيران في «محور الشر»، كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية في انحدار. زاد اكتشاف برنامج نووي سري من احتمالية نشوب صراع. افترضت إيران أن الولايات

المتحدة ستجعل من هذا البرنامج النووي ذريعة للحرب، كما فعلت في تبرير غزو العراق. من جانبها، لم ترغب واشنطن في أن يمتلك عضو في «محور الشر» قدرات نووية. ولكن مع نهاية إدارة بوش عام 2009، أصبح المسؤولون الأمريكيون غير مهتمين بالحلول العسكرية لمشكلتهم مع إيران مع استمرار تعثر الولايات المتحدة في العراق. كان على الدبلوماسية، لا الحرب، احتواء الطموحات النووية الإيرانية. وهكذا، أُتيحت فرصة أخرى لإيران والولايات المتحدة للابتعاد عن الصراع نحو علاقة أكثر سلمية.

كان بإمكان الولايات المتحدة أن تسلك هذا المسار في وقت أبكر. ففي عام 2003، تفاوضت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على اتفاق مع إيران كان من شأنه أن يوقف نمو برنامجها النووي الذي كان لا يزال صغيراً مقابل تخفيف العقوبات. أجبرت إدارة بوش الاتفاق على الانهيار عام 2004، مُصرّة على تخلي إيران عن برنامجها النووي بالكامل، وعدم تقديم أي تنازلات في المقابل.

بالنظر إلى الماضي، أثبت (الفيتو) أنه خطأ. استمر البرنامج النووي الإيراني، دون قيود، في التوسع حيث جعل الخطاب المناهض لأمريكا وإنكار الهولوكوست من قبل الرئيس الإيراني الجديد محمود أحمدي نجاد الدبلوماسية أكثر صعوبة. كما ازدادت طهران اقتناعاً بأن واشنطن لم تكن مهتمة بالمشاركة الدبلوماسية الهادفة، حتى في القضية النووية. سيحاول كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين في عام 2003، حسن روحاني، حظه في المفاوضات النووية عندما أصبح رئيساً في عام 2013، بعد أن خلف أحمدي نجاد. ولكن في عام 2004، خلص هو وقادة إيرانيون آخرون إلى أن الولايات المتحدة رفضت بسرعة الاتفاق الذي تفاوضت عليه أوروبا لأن برنامج إيران كان صغيراً جداً بحيث لا يستحق الدبلوماسية الأمريكية والتنازلات. ستحتاج إيران إلى برنامج أكبر بكثير لإجبار الولايات المتحدة على الجلوس على طاولة المفاوضات. دعم هذا الافتراض الأنشطة الإيرانية خلال

إدارات أوباما وترامب وبايدن. وفي كل منعطف، كان الفشل في التوصل إلى اتفاق نووي دائم سيشجع إيران على توسيع برنامجها النووي أكثر فأكثر.

لو دعمت واشنطن الجهود الأوروبية، لكان من المرجح أن يظل برنامج إيران النووي صغيراً، ولربما كان للاتفاق نفسه عواقب تحولية. كان من الممكن أن يُقلل ذلك من خوف طهران من واشنطن، ونتيجة لذلك، لكانت إيران قد تصرفت بشكل مختلف في العراق، ولم تكن لتستميل العداء الأمريكي بسهولة. بدلاً من ذلك، زاد (الفيتو) الأمريكي من قناعة طهران بصحة قراءتها للنوايا الأمريكية. لن تُعجب واشنطن إلا بالقوة. لردع الولايات المتحدة، كان على إيران بناء برنامج نووي أكبر وتوسيع نطاق حربها غير المتكافئة في العراق وخارجه.

كانت إيران مُحقة في افتراضها أن برنامجاً نووياً أكبر سيُغير حسابات واشنطن. بحلول عام 2011، نما برنامج إيران بشكل ملحوظ، ورغم تباين التقديرات، إلا أنه لم يكن قريباً من مرحلة الاختراق. لم يُطمئن ذلك إسرائيل. فخوفاً من وتيرة التقدم الإيراني، هددت إسرائيل بمهاجمة إيران لمنعها من الاقتراب أكثر من امتلاك قنبلة نووية. لكن آخر ما أرادته إدارة أوباما هو التورط في حرب شرق أوسطية أخرى. فقد قررت أن السبيل الوحيد لمنع إيران من أن تصبح قوة نووية هو الدبلوماسية.

مهد الرئيس باراك أوباما الطريق للمفاوضات بتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران في عام 2010، ثم اتخذ موقفاً مختلفاً، موضحاً لطهران أن واشنطن لا تسعى لتغيير النظام. أدرك أوباما أن الإنذارات الشاملة والإكراه لن يدفعا إيران إلى التخلي عن برنامجها النووي. وهكذا، وافقت الولايات المتحدة على التفاوض على قيود على البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات.

من جانبهم، تباينت مواقف حكام إيران بشأن عرض أوباما. وشكك الحرس الثوري الإيراني وحلفاؤه السياسيون في أن تختلف إدارة أوباما اختلافاً كبيراً عن سابقتها. ورأوا أن الدبلوماسية لن تُسفر عن نتائج ملموسة، بل ستُشير إلى ضعفٍ وتُصرف الانتباه عن التهديد الذي تُمثله الولايات المتحدة لإيران. إلا أن تياراً معتدلاً، بقيادة روحاني، الذي تولى الرئاسة عام 2013، جادل بأن الدبلوماسية الناجحة مع الولايات المتحدة ستُخفف التوترات، وتُخفف الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتُعيد ضبط العلاقات بين البلدين. وأمل هذا التيار أن تُسفر الدبلوماسية عن النتائج الإيجابية التي أفلتت من إيران في محاولاتها السابقة للتقارب مع الولايات المتحدة: تعاونها في أفغانستان عام 2001، وعرضها إجراء محادثات عام 2003، والاتفاق النووي الذي وُقع مع أوروبا عام 2003، والذي أُلغي بعد رفض واشنطن الموافقة عليه.

تلا ذلك عامان من المحادثات المكثفة بين إيران والصين وروسيا والولايات المتحدة والقوى الأوروبية الثلاث التي تفاوضت على الاتفاق السابق. تُوجت هذه الجهود بخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015. في مقابل تخفيف العقوبات، فرضت خطة العمل الشاملة المشتركة قيوداً صارمة على نطاق الأنشطة النووية الإيرانية لمدة عقد على الأقل، وأخضعت تلك الأنشطة لعمليات تفتيش دولية صارمة. وقد دار جدل كبير منذ ذلك الحين حول ما إذا كان الاتفاق قد كبح طموحات إيران النووية بفعالية، وما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة فرض مطالب أكثر صرامة على إيران على طاولة المفاوضات وهو شك تردد صداه في طهران لدى منتقدي الاتفاق الذين اعتقدوا أن إيران قد تنازلت عن الكثير مقابل القليل. إلا أن الاتفاق كبح جماح برنامج إيران، وفي 11 تقريراً منفصلاً، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، امتثال إيران لشروط خطة العمل الشاملة المشتركة. وكان لهذه الخطة أهمية من جانب آخر: فقد مثلت انفراجة في العلاقات الأمريكية الإيرانية. فبعد عقود من العداء، أبرمت الولايات المتحدة وإيران أخيراً

اتفاقاً، ونفذتاه بنجاح، على الأقل من وجهة نظر إيران.

كان الاتفاق النووي إنجازاً كبيراً في بناء الثقة. لو صمد، لكان أساساً لاتفاقيات لاحقة بشأن برامج إيران النووية والصاروخية وسياساتها الإقليمية. وكان من الممكن أن يُغيّر تخفيف العقوبات على الاقتصاد الإيراني الديناميكيات السياسية داخل طهران من خلال تعزيز نفوذ الفصائل المعتدلة المعتمدة على أصوات الطبقة الوسطى، وإضعاف نفوذ المحافظين والمتشددين في قرارات السياسة الخارجية. ومع مرور الوقت، كان من الممكن أن تتجه العلاقات بين إيران والولايات المتحدة نحو تطبيع أكبر.

ومع ذلك، لم يُحقق الاتفاق التقارب الذي طمح إليه بعض مؤيديه. لم يُغيّر الاتفاق النووي استراتيجية إيران الأوسع فوراً. اعتقد الحرس الثوري الإيراني وحلفاؤه السياسيون في البرلمان والمؤسسات الاقتصادية والسياسية شبه الحكومية النافذة أنه على الرغم من الاختراق الدبلوماسي، لا يوجد دليل على حدوث تغيير جوهري في العلاقات الأمريكية الإيرانية. لا تزال الولايات المتحدة تُشكّل تهديداً مُلحاً، ولم تبذل أي جهد لتغيير هذا التصور. أشار المتشددون في طهران إلى المعارضة الداخلية الشرسة للاتفاق النووي في الولايات المتحدة كدليل على ثبات سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران. في الأشهر التي تلت توقيع الاتفاق، تباطأت واشنطن في رفع العقوبات عن طهران، مما أدى إلى تعكير صفو الأجواء في إيران. جادل المتشددون الإيرانيون بأن كل ذلك كان خدعة لتجريد إيران من أصولها النووية، مما يجعلها عرضة لتغيير النظام المدعوم من الولايات المتحدة. لذلك، ينبغي على إيران مواصلة سياساتها الإقليمية - كالتزامها بدعم نظام بشار الأسد في سوريا، وتمرد الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، ومختلف الميليشيات في العراق - التي كانت منذ عام 2003 لا غنى عنها في ردع العدوان الأمريكي.

زادت اضطرابات الربيع العربي من تعقيد حسابات إيران. رأت طهران في الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي فرصة جديدة لتوسيع نطاق حضورها الإقليمي. لكن هذه الفرصة جاءت مصحوبة بمخاطر جديدة. كان سقوط الأسد في سوريا، الحليف الإيراني، سيمثل خسارة استراتيجية كبيرة. كان من شأنه أن يعزل ويضعف حزب الله، وكيل إيران اللبناني. كما كان من الممكن لحكومة سنية صاعدة في سوريا بدعم من القوى الغربية والقوى العربية الأخرى أن تتراجع عن مكاسب إيران في العراق أيضاً. شعرت إيران أن الولايات المتحدة كانت تحاول قطع أذرع الأخطبوط - قبل قطع رأسه في طهران. خلص حكام إيران، وخاصة الحرس الثوري الإيراني وحلفاؤه السياسيون، إلى أن الهدف الحقيقي للجهود الأمريكية لإسقاط الأسد هو نهاية الجمهورية الإسلامية. سيقاوم الحرس الثوري الإيراني هذه النتيجة بأي ثمن. وكما قال قائده المسؤول في سوريا، «ما نخسره في خسارة سوريا يتجاوز ما لدينا على المحك في العراق ولبنان واليمن». وهكذا تدخلت إيران بقوة في سوريا لإنقاذ الأسد بدءاً من عام 2011، وفي العام نفسه ألقت أيضاً بدعمها الكامل خلف قوات الحوثيين في اليمن التي اكتسبت اليد العليا في الحرب الأهلية هناك.

في الواقع، اختارت طهران موازنةً هشة: فقد قلّصت برنامجها النووي، لكنها حافظت على حضورها الإقليمي ووسّعته في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها العرب، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. لم يرَ هؤلاء الحلفاء فائدة تُذكر في الاتفاق النووي، لكن كان لديهم ما يخشونه من لعبة النفوذ الإقليمي لإيران. أرادوا أن تُركّز الولايات المتحدة على احتواء نفوذ إيران الإقليمي بدلاً من التركيز فقط على البرنامج النووي للبلاد. وتعاونوا مع إسرائيل، التي عارضت هي الأخرى الدبلوماسية الأمريكية مع إيران، للضغط ضد خطة العمل الشاملة المشتركة في واشنطن فور توقيع الاتفاق عام 2015. وقد كُوفئت هذه الجهود عندما أزال ترامب رسمياً الولايات المتحدة

من خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2018.

اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بين عامي 2014 و 2018 بتضاربٍ عميق. على حد تعبير ظريف، وزير الخارجية آنذاك، كانت إيران مشلولة بسبب الصراع بين الدبلوماسية وساحة المعركة -وكان الأخير تعبيراً مُلطِّفاً عن الحرس الثوري الإيراني واستراتيجيته الإقليمية- وعانت من «تفضيل ساحة المعركة على الدبلوماسية». من جانبها، ركّزت السياسة الأمريكية على أفعال الحرس الثوري بدلاً من ما حققته الدبلوماسية النووية للتو. لم تُفكّر واشنطن آنذاك في إمكانية استخدام النجاح على طاولة المفاوضات كأساس للتأثير على موقف طهران الإقليمي. استسلمت لفكرة أن خطة العمل الشاملة المشتركة غير كافية لأنها لم تشمل سياسات إيران الإقليمية. بدلاً من التخلي عن الدبلوماسية لمعاقبة إيران على سلوكها الإقليمي، كان بإمكان الولايات المتحدة التمسك بمكاسبها الدبلوماسية حتى مع مواجهتها لسياسات إيران الإقليمية. بعبارة أخرى، كان بإمكانها البقاء في خطة العمل الشاملة المشتركة واستخدام هذا النفوذ للسعي إلى اتفاق آخر من شأنه أن يحدّ من العدوان الإيراني في المنطقة. لو اتبعت الولايات المتحدة هذا المسار، لظل البرنامج النووي الإيراني محدوداً بالمعايير التي حددها الاتفاق النووي؛ حتى بعد القصف الإسرائيلي والأمريكي، يُرجَّح أن يكون البرنامج النووي الإيراني أقرب بكثير إلى الانطلاق مما كان عليه في العقد الماضي، على الأقل من حيث الخبرة والقدرة على إعادة بناء برنامج متطور. كلما طالت مدة سريان الاتفاق، زادت الثقة التي كان سيبنيها بين إيران والولايات المتحدة، والتي كان بإمكان واشنطن استخدامها للتأثير على سلوك طهران الإقليمي.

كان من الممكن لاتفاق نووي ناجح أن يُخفف من حدة إدراك إيران للتهديد الأمريكي. وهذا بدوره سيسمح لإيران بتقليص أنشطتها الإقليمية المُقلقة، بل وحتى مناقشة قيود برنامجها الصاروخي. وكانت المكاسب الاقتصادية التي ستُجنى من البقاء

في خطة العمل الشاملة المشتركة ستُقنع إيران بالامتثال للاتفاق وعدم استخدام غطاء الدبلوماسية لمزيد من الاستفزازات. ورغم الإحباط في طهران من بطء وتيرة تخفيف العقوبات، لم تُسبب إيران انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة، بل الولايات المتحدة هي من تسببت في ذلك. ويظل هذا أهم فرصة ضائعة لإصلاح العلاقات بين البلدين.

انسحابٌ مصيري

أدى انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة إلى تصعيدٍ حادٍّ للتوتر بين طهران وواشنطن. فبعد إلغاء الاتفاق، فرض ترامب عقوباتٍ صارمةً على إيران في إطار حملة «الضغط الأقصى». وكان الهدف المعلن لتلك الحملة إجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات. لكن إيران اعتبرت حيلة ترامب محاولةً لتغيير النظام من خلال خنق اقتصاد البلاد وإضعاف مؤسساتها الحكومية لتشجيع التمرد الشعبي. ردّت إيران باستئناف أنشطتها النووية بقوة، وتخصيب اليورانيوم بما يتجاوز المستويات المسموح بها في خطة العمل الشاملة المشتركة. كما اتخذت إجراءاتٍ أكثر عدوانيةً في جميع أنحاء الشرق الأوسط في عام 2019، بدءاً من هجومٍ على ناقلات نفط في مياه الإمارات العربية المتحدة في مايو، ثم إسقاط طائرة أمريكية مُسيّرة في يونيو، ثم هجومٍ على منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية في سبتمبر. أثار هذا التصعيد في العنف حدثاً زلزالياً: أمر ترامب بقتل سليماني، قائد فيلق القدس، في يناير 2020، أثناء وجود الجنرال في العراق. أثار مقتله غضب الإيرانيين. ردّت الجمهورية الإسلامية بضرب قاعدة عسكرية في العراق تضم قوات أمريكية. حينها، وقفت إيران والولايات المتحدة على شفا الحرب. في أقل من خمس سنوات، تبددت الآمال في انفتاح جديد في العلاقات لتحل محلها صراع مفتوح.

كان من الممكن أن يُوقف انتخاب جو بايدن رئيساً في عام 2020 وعودة إدارة ديمقراطية في عام 2021 التوترات المتصاعدة. خلال الحملة الانتخابية، أبدى المرشحون

الديمقراطيون، بمن فيهم بايدن، استعدادهم لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. لكن بمجرد توليه منصبه، اعترض بايدن. وبدلاً من العودة إلى سياسة عهد أوباما، تبنى موقف ترامب القائم على ممارسة أقصى قدر من الضغط. أصرت الإدارة على أن على إيران أولاً الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، وعندها فقط ستنظر الولايات المتحدة في العودة إلى الاتفاق. في غضون ذلك، ستبقى عقوبات الضغط الأقصى سارية. تزامنت الأشهر الأولى لإدارة بايدن مع نهاية رئاسة روحاني. كان روحاني وفريقه مهندسي خطة العمل الشاملة المشتركة، ورغبوا في استعادتها. لكنهم لم يجدوا في بايدن شريكاً راغباً. ما رأته طهران هو الاستمرارية؛ بايدن، مثل سلفه، أراد تغيير النظام في إيران.

وافقت الولايات المتحدة على إجراء محادثات مع إيران في فيينا في أبريل/نيسان 2021. ولكن بحلول ذلك الوقت، كانت إيران قد استنتجت أنه لن يكون هناك تغيير حقيقي في السياسة الأمريكية. أعلن القادة الإيرانيون أن البلاد ستبدأ تخصيب اليورانيوم إلى درجة نقاء 60%. كان التصعيد مثيراً للقلق لأنه سيقرب إيران كثيراً من تحقيق اختراق نووي. في مواجهة هذا التهديد، غيّرت إدارة بايدن مسارها لتركز بشكل أكبر على المحادثات مع إيران، وناقشت خطوات ملموسة من شأنها إعادة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ورفع العقوبات عن إيران مقابل امتثالها الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاق. ومع ذلك، بحلول ذلك الوقت، كانت رئاسة روحاني قد وصلت إلى نهايتها. وسرعان ما تم استبداله بمعارض متشدد للاتفاق النووي، وهو إبراهيم رئيسي.

في هذا السياق، قررت إيران دعم حرب روسيا الشاملة على أوكرانيا عام 2022. كانت إيران قد طورت علاقات استخباراتية وعسكرية وثيقة مع روسيا خلال الحرب الأهلية السورية (حيث انحازت روسيا أيضاً إلى جانب الأسد)، لكنها الآن ترى في شراكتها الاستراتيجية مع موسكو أمراً حيوياً للنجاة من الجهود الأمريكية الحثيثة لعزل الجمهورية

الإسلامية وسحقها. هذا الدعم لروسيا، بدوره، أبعد أوروبا عن طهران، ومنح واشنطن دافعاً أكبر للضغط عليها. وهكذا، ارتبطت العلاقات الأمريكية الإيرانية بصدام الولايات المتحدة وأوروبا مع روسيا التوسعية. لو أن إدارة بايدن أبرمت اتفاقاً مع إيران قبل هجوم روسيا على أوكرانيا، لكانت طهران قد رأت الكثير على المحك في علاقاتها مع أوروبا، فلم تفكر في مساعدة روسيا في أوكرانيا. ولكن بما أن بايدن لم يكن مستعداً للتخلي عن سياسة ترامب لاستعادة الاتفاق الذي اتفق عليه أوباما، فقد قررت إيران أنها بحاجة إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا، وهذا بدوره زاد من صعوبة مهمة الدبلوماسية. تراجعت ثقة كل من إيران والولايات المتحدة ببعضهما البعض أكثر من ذي قبل، واضطرت واشنطن إلى التعامل مع طهران التي أصبحت أكثر صعوبة. لم تُحقق المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة والدول الأخرى الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة أي تقدم يُذكر. ولن تضمن إدارة بايدن استمرارية أي اتفاق، إذ يُمكن إلغاء أي اتفاق بعد تغيير الحكومة، كما أن المتشددين في طهران غير مستعدين للمخاطرة بانسحاب أمريكي آخر من أي اتفاق تفاوضي.

من بين الأنقاض

في السنوات اللاحقة، تدهور وضع إيران الإقليمي بشكل ملحوظ. فبعد هجمات حماس على إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنت إسرائيل هجمات ممنهجة على وكلاء إيران في المنطقة، مُلحقةً أضراراً جسيمة بحماس في غزة ومُضعفةً حزب الله في لبنان. وأدى انهيار نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى فقدان إيران أحد أهم حلفائها الإقليميين، وزاد من احتمالية ظهور سوريا بقيادة سنية معادية لإيران. وفي عامي 2024 و2025، شنت القوات الإسرائيلية غارات في عمق الأراضي الإيرانية، كاشفةً عن ثغرات استخباراتية هائلة في المؤسسة الأمنية الإيرانية، فضلاً عن عجز الجمهورية الإسلامية

النسبي عن إلحاق الضرر بإسرائيل بترسانتها من الصواريخ والطائرات المسيرة. ومع ذلك، حتى بعد الدمار الذي ألحقه ترامب بالمواقع النووية الإيرانية، لا يزال الكثير مجهولاً بشأن حالة البرنامج النووي الإيراني، واحتمال أن يواصل القادة الإيرانيون، المحاصرون، السعي لتطوير قنبلة نووية.

إذا كان ترامب لا يريد لإيران أن تحذو حذو كوريا الشمالية وتصبح دولة نووية، ولا يريد الاستمرار في خوض حرب معها لمنع هذه النتيجة، فعلى إدارته البحث عن حل دبلوماسي. كذلك، لا تريد إيران الحرب مع الولايات المتحدة، ولا يمكنها بناء ترسانة من الأسلحة النووية بسرعة أو بسهولة لردع الهجمات الإسرائيلية والأمريكية. ليس أمام طهران خيار سوى أخذ الدبلوماسية على محمل الجد. لقد مرّت إيران والولايات المتحدة بظروف مماثلة من قبل، مترددتين بين المواجهة والتسوية. ينبغي على البلدين تبني الدبلوماسية ليس فقط لإبرام اتفاق عاجل بشأن القدرات النووية الإيرانية، بل أيضاً لبناء الثقة ورسم مسار جديد لعلاقاتهما. يجب أن تكون الدبلوماسية النووية مجرد البداية - أرضية، لا سقفاً، للعلاقات.

تعتقد إدارة ترامب أن حرب الاثني عشر يوماً قد ألحقت بإيران ما يكفي من العقاب لإجبار القادة الإيرانيين على مراجعة أنفسهم. لكن إذا أرادت طهران التوصل إلى استنتاجات صحيحة، وأن تشعر بالقدرة على التخلي عن طموحاتها النووية وسياستها الإقليمية العدوانية، فعليها أن تنظر إلى الدبلوماسية كطريق موثوق لتحقيق مكاسب ظلت بعيدة المنال. ورغم أن ذلك قد يبدو مستبعداً، إلا أن حملة ترامب الجوية قد تُفضي إلى اختراق، ولكن فقط إذا استطاع البلدان وضع تاريخهما من الأخطاء وراءهما، والتزما بالدبلوماسية برؤية وصبر.

هوية البحث

اسم الباحث: ولي نصر - أستاذ دراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الدولية بجامعة جونز هوبكنز.

عنوان البحث: طرق إيران غير المطروقة .. طهران- واشنطن والإخفاقات التي أدت إلى الحرب.

تأريخ النشر: آب - أغسطس 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/iran/irans-roads-not-taken-nasr

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org